

علمتنا الثورة ...

علمتنا فيما علمتنا كيف تلاشي في ثوانٍ مازعه النظام من فرقة وعصبيات دينية ومناطقية وقومية عبر عقود حينما سقط أول شهيد للحرية في درعا، وكيف أننا لسنا شعب طائفي ولكننا لسنا محصنين تماماً ضد بذور الطائفية التي تنمو وتكبر عندما نتعامى عن أي حدث طائفي بحجة حماية الثورة.

علمتنا أن النقد سهل والتخوين أسهل لكن الحب والمشاركة بقدر ماتحمل من صعوبة بقدر ما ترضي الضمير، وكم هوشن حريتنا من الدم والدموع عظيم على أنفسنا رخيص أمام حبنا سوريا وجماها، وكيف تلمس بعض الوجوه الغربية عنا وجداننا دون استئذان و تنفي ضمائرنا أعز الناس بلا خلل أو تردد.

علمتنا كيف ترعب السلمية المجرمين وتصدّمهم
أكثر من العنف، وكيف من أجل هذا تحديداً
تقتل الحناجر ونفقاً العيون وتبتر الألسنة.

علمتنا ثورة الكرامة الكثير الكثير، لكن أبهى ما عرفناه هو أن داخل كل منا مارداً عظيماً، إن هو خرج من قمقمه فلا سبيل لكبحه أو إخضاعه من جديد ...



ثوار بلدة خطاب في حماة، سلفيون، قندهاريون، يرفعون الصليب...

اتحاد شبيحة حمص

اعتاد النظام منذ بداية الثورة على استخدام موظفيه المواليين وشبيحة الحزب واتحاد الطلبة، الجديد في الموضوع هو مستوى الوقاحة المتميز للاتحاد عام عمال حمص حيث باتت المراسلات الرسمية تحوى وضوحاً أعداد الشبيحة المطلوبة لكل جامع في المدينة.

القمع بأيدي غير سورية أيضاً

في إثبات جديد على تورط عناصر غير سورية في قمع الإحتجاجات في سورية، هدد محافظ الأنبار في تصريح صحفي له بالكشف عن أسماء مقاتلي جيش المهدي الذين دخلوا إلى سوريا إذا لم يرتدع التيار الصدري عن إرسالهم لدعم جهود القوى الأمنية خصوصاً في المحافظات المحاذية للعراق.

الإفراج عن الناشطين غير المجرمين

تم الإفراج خلال الأسبوع المنصرم عن عدد من الناشطين «ممن لم تتطخ أيديهم بدماء سوريين»، الإفراج جاء طبعاً ضمن خطة محكمة بعنوان «الزيتون ما يبجل» غير بالرص» ويبرر للنظام الإبقاء على الآلاف ممن تلطخت أيديهم بالدماء كنجاتي طيارة الذي تلطخت يده بدمائه مراراً وتكراراً والطبيين موسى يعقوب وعلي ملح اللذان تلطخت أيديهما بدماء الشهداء والجرحى ممن عالجهما.

سهى بشارة: النظام السوري يضطهد شعبه بحجة الممانعة

اعتبرت الاسيرة اللبنانية السابقة في السجون الإسرائيلية سهى بشارة ان النظام السوري « ديكتاتوري إجرامي فاسد، يضطهد شعبه تحت حجة المقاومة والممانعة» في مقابلة اجراها معها موقع « راديو لبنان. نت» واوضحت بشارة: «لنكتمل الثورة، على التغيير ألا يقتصر على تغيير الأسماء. لا تغيير عندما يظل الرئيس هو ذاته والعائلة الحاكمة هي ذاتها، والمؤسسات هي ذاتها، وشبكات الفساد هي ذاتها.

العقوبات الاقتصادية على سوريا



فرض المجتمع الدولي خلال التاريخ العديد من العقوبات الاقتصادية على أنظمة بحد ذاتها بغية إضعافها ودفعها باتجاهات معينة، وبغض النظر عن شرعية فرض مثل هذه العقوبات وأهدافها الحقيقية، يبقى السؤال القائم عن مدى تأثير هذه العقوبات على الأنظمة دون الشعب، فالتجربة العراقية لازالت حية في الأذهان، فعندما قام صدام حسين بغزو الكويت واحتلالها تم فرض العقوبات الدولية في مرحلتها الأولى من آب ١٩٩٠ حتى شباط ١٩٩١، ولكن هذه العقوبات لم تؤثر في قرار صدام حسين بالانسحاب من الكويت وكان هدفها الملن تحقيق هذا الهدف بصرف النظر عما قيل إن واشنطن هي التي عرقلت خطته بالانسحاب حتى تكتب السطر الأخير في المشهد العراقي. وبعد انسحاب العراق من الكويت استمرت العقوبات على العراق بهدف إضعاف النظام وإزاحته وإضعاف الدولة العراقية كلاعب سياسي في هذه المنطقة وانتهى هذا السيناريو باحتلال العراق عام ٢٠٠٣، ولكنه كان احتلالاً يهدف إلى انتزاع العراق تماماً من دائرة التأثير الإقليمي لصالح إيران، فأنشأ ذلك معادلة جديدة في هذه المنطقة الحساسة من العالم العربي.

في ضوء هذه الدروس، فإن العقوبات على سورية يجب أن تكون مدروسة، خصوصاً أن الشعوب والأوطان هي التي تدفع الثمن، خصوصاً وأن العقوبات الأخيرة تأتي في فترة تحتل فيها أزمة المازوت والغاز المنزلي قمة الاهتمامات لدى المواطن السوري، هذه الأزمة التي يختلف المواطنون على سببها بين العقوبات المفروضة على قطاع النفط ومشتقاته، وبين وجود عصابات مسلحة تستهدف الموزعين.

قد لا تأخذ هذه العقوبات المدى المرجو منها إلا باقتناع مختلف فئات الشعب بأن النظام هو المسؤول الأول والأخير عن هذه العقوبات، وهذا ما يترك مسؤولية كبيرة على عاتق الثوار في اجتذاب هذه الفئات إلى صفوفهم.

للاقتصاد الأردني، وأيضاً كرابط تجاري بين الأردن و كل من تركيا و لبنان، إضافة إلى كونها الطريق البرية للصادرات و الواردات الأردنية إلى أوروبا، عبر المرفأ اللبنانية على البحر المتوسط. لذا فإن التأثير الأكبر سيكون لقرار وقف التعامل مع المصرف المركزي الذي يصدر خطابات الائتمان مما سيصعب بقوة، التصدير و الاستيراد على التجار السوريين، ومع أن العقوبات العربية و التركية لم تطل القطاع الخاص، بل القطاعات الحكومية، إلا أن هذا الإجراء سيعرقل إلى حد كبير حتى التجارة الحرة غير الحكومية، حتى الحديث عن تجميد أرصدة الحكومة السورية وكبار الشخصيات في النظام لا يترك الأثر الكبير ما لم نعلم حجم هذه الأرصدة إن كانت موجودة أصلاً.

إن أكثر القطاعات تأثراً بالعقوبات هما قطاع السياحة الذي يدر ٨,٥ مليارات دولار سنوياً، وكذلك قطاع الاستثمارات الأجنبية التي سعي الاقتصاد السوري طويلاً لجذبها سائناً لذلك العديد من القوانين والتشريعات التي تساعد على ذلك من وجهة نظره.

إن العقوبات التجارية و في حال النجاح بتطبيقها، تعني وضع سوريا تحت حصار شبه تام، مع ما يعني ذلك من انعكاسات كارثية على الاقتصاد السوري، لناحية الارتفاعات المحتملة في مستويات البطالة و التضخم و انتشار الفقر، إضافة إلى الانخفاض الطبيعي في العائدات من العملات الصعبة، التي يمكن أن تؤثر بقوة على استقرار الليرة السورية، وهذا ما قال عنه بشار الأسد في خطابه في حزيران الماضي أنه أخطر ما يمكن أن تواجه سوريا، وما حرص على عدم حصوله لأشهر الماضية من خلال ضخ الأموال في السوق السورية وطرح مبالغ كبيرة من الدولارات للمزاد العلني.

إن أكثر القطاعات تأثراً بالعقوبات هما قطاعا السياحة والاستثمارات الأجنبية

الإستراتيجية، و تعرف السلع الإستراتيجية زراعياً بالسلع التي تخطط الدولة زراعتها وتمول سادها و يذارها، ومن ثم تقوم باستلامها من المزارعين بعد الإنتاج، وهي في سوريا (القمح - الشعير - الشوندر السكري - القطن)، ويضاف إليها بشكل عام النفط والوقود وخامات الحديد وغيرها، وكما يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين فإن هذا الاستثناء يترك الباب مفتوحاً أمام النظام لتحويل الكثير من السلع غير الإستراتيجية إلى إستراتيجية، وبالتالي الإلتفاف على مقررات الجامعة العربية، وتوريد كل ما يمكن أن تحتاجه الحكومة.

من أهم السلع الإستراتيجية النفط ومشتقاته، و كان الاتحاد الأوروبي وأمريكا قد أقر مجموعة من العقوبات تقضي بوقف استيراد النفط من سوريا، ما أدى إلى انخفاض عائدات النظام من النفط والتي اعتاد على وضعها تحت تصرف رئيس الجمهورية حصراً، وتصل نسبة الصادرات السورية إلى أوروبا إلى 95% من إجمالي صادرات سوريا النفطية، التي بلغت 3.3 مليار دولار في العام 2009، وقد جاءت هذه العقوبات دون وقف عمل شركات الاستثمار الخاصة عن العمل، ما سمح للنظام توقيع عقد استثمار نفطي مع شركة (مارثون) الأمريكية خلال الشهر الماضي بقيمة وصلت إلى 127 مليون دولار.

مدى الفاعلية

يرى البعض أن القرار العربي احتوى الكثير من الثغرات التي يمكن للنظام إن يحولها إلى شوارع عريضة يمرر من خلالها غاياته ومصالحه، فوقف رحلات شركات الطيران العربية من وإلى سوريا لا يعني بالضرورة عدم قدرة الراغبين بالسفر إلى الدول العربية من تحقيق رغبتهم، كما أن الاستثناءات التي سبق الحديث عنها تترك الباب مفتوحاً أمام النظام، كما أن الموقع الجغرافي الفعال لا بد وأن يكون له تأثيره على التزام الدول في تطبيق هذه العقوبات، فلابد من تطبيقها دون أن تتأثر الدول المحيطة وخاصة تركيا و لبنان، فالأراضي السورية مسرحاً أساسياً لعمل قطاع الترانزيت الأردني الحيوي للغاية

أعلن وزير الخارجية السورية وغيره الكثير من المسؤولين السوريين أن العقوبات العربية و التركية والأوروبية التي لحقتها لا تعني النظام السوري و لا تؤثر عليه، وفي الوقت نفسه استدعت هذه العقوبات استنفار الوحدة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، فما خطورة هذه العقوبات على الاقتصاد السوري والمواطن السوري قبل كل شيء؟؟؟

نصت العقوبات على منع كبار الشخصيات و المسؤولين السوريين من السفر إلى الدول العربية، وأصدرت اللجنة التنفيذية التي شكلها وزراء الخارجية العرب قائمة بأسماء سبع عشرة شخصية لهذا الغرض، واستثنت هذه القائمة الرئيس السوري ووزير خارجيته، وكذلك وزير الاقتصاد ورؤساء غرف التجارة والصناعة المعروفين ببتبعيتهم للنظام وقيامهم بأعمال تجارته الخارجية.

كما نصت العقوبات العربية على وقف المبادلات التجارية الخارجية مع القطاع العام السوري، بما لا يضر بمصالح الدول المطبقة لهذا القرار، وقد بلغت قيمة الصادرات السورية إلى الدول العربية 4.4 مليار دولار بينما بلغت قيمة الواردات السورية من هذه الدول 2.3 مليار دولار مما يعني أن هذه المبادلات التجارية حققت فائضاً في الميزان التجاري السوري بما يقارب 2.1 مليار دولار.

وفي ظل تحفظ العراق على هذه القرارات فإن التبادل الخارجي معها سيستمر وهو ما يحقق فائضاً في الميزان التجاري السوري يصل إلى 235 مليون دولار، ولكن ليس هذا ما يعطي أهمية لتحفظ العراق بالنسبة للنظام، بل أنه سيكون المنفذ الوحيد لتميرير البضائع من وإلى سوريا، ما يعيد للأذهان صورة الخط العسكري مع لبنان خلال فترة الثمانينات، والذي تحكم به النظام ليتحمل المواطن وحده عبء الغلاء الفاحش في السلع كافة، إن وجدت.

السلع الإستراتيجية

تستثني العقوبات كذلك السلع

المجتمع المدني ومؤسساته في سوريا

المجتمع المدني يعني ببساطة مجتمع من المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات ناشطين طوعاً في مجال تشكيل الجمعيات والمؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحاً إقتصادية، تسعى هذه الجمعيات والمؤسسات بالإضافة إلى ما سبق إلى ترويج ثقافة الاختلاف الإيجابي وتدعيم مبادئ الحوار والنقد البناء، إذ لا يمكن بناء مجتمع مدني دون صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والصراع والتنافس وفقاً لقواعد وقوانين متفق عليها مسبقاً.

تقسم مؤسسات أو هيئات المجتمع المدني إلى أربع فئات رئيسية:

- المنظمات الحرفية والنقابات: وتضم أعضاء يمثلون مصالح فئات معينة من الأشخاص ذوي المهنة الواحدة أو المتشابهة، وقد جرى تحويل دور هذه المنظمات في سوريا من المدافع عن حقوق الفئة التي تمثلها إلى دور رقابي معطل للتغيير.

- الجمعيات ذات النشاط الدعوي: وغالباً ما تكون جمعيات دينية مكرسة للعبادة أو لغايات دعوية، وتلعب دوراً رئيسياً في بناء الوعي الديني وتشارك كمؤسسة في المجتمع المدني إلى تطوير خطاب ديني معتدل ومنفتح

دولة مدنية



بعيد عن التطرف، وقد تحالفت السلطة في سورية مع هذه الجمعيات لتستفيد من حجم تأثيرها الضخم على الوعي العام.

- المؤسسات العلمية والأكاديمية: تنتج هذه المراكز النخب الفكرية المساهمة في تطوير صيغة العقد الإجتماعي بين الدولة والمواطنين، وقد أدى الفساد والروتين في سورية إلى شلل في عمل هذه المؤسسات.
- الجمعيات والمنظمات غير الحكومية: كالجمعيات

الخيرية ومنظمات حقوق الإنسان و هدفها تقديم المساعدة والرعاية الإجتماعية إلى عامة الناس من خلال خدمات أو أنشطة مختلفة وتشكيل ما يسمى بشبكة الأمان الإجتماعية. وقد تم في سورية تأطير هذه المنظمات والجمعيات بأطر حزبية مما أدى إلى إبعادها عن أهدافها وغاياتها.

كما يمكن إضافة الحركات الإجتماعية والمنديات التي تضم أناساً تجمعهم أطر فكرية مشتركة يقررون العمل معاً التي تلعب دوراً كبيراً في تنشيط الحراك السياسي والإجتماعي.

وتبرز في سوريا مشكلتان على مستوى هيئات المجتمع المدني أولها صغر عدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بسبب عوائق سياسية أمنية تمنع تأسيس مثل هذه الجمعيات وثانيها تحويل هذه الهيئات في سورية بعد عام ١٩٨٠ إلى منظمات تابعة للدولة هدفها إقامة رقابة على القطاعات الإجتماعية.

ونتيجة لذلك تحول المجتمع في سورية إلى ما يسمى بالمجتمع الأهلي الذي تعود العلاقات الإرتباطية فيه إلى أسس دينية أو مذهبية أو عشائرية أو أي علاقات وراثية وليست علاقات طوعية مدنية، مما أدى إلى تفكيك هذا المجتمع وانغلاقه وعجزه عن مواكبة التطور. ولذلك تبرز أهمية إعادة تفعيل هذه الهيئات والمؤسسات لإعادة بناء المجتمع على أساس الحرية والمساواة كقانون أساسي بين أفراد المجتمع.

دولة القانون بين الدين والعلمانية

درجت أنظمة القمع في وطننا العربي مدعومة بظاهرة الإسلاموفوبيا العالمية على تخويف الشعوب من الإسلاميين واستفاد هؤلاء شعبياً من استهلاك مصطلح العلمانية وارتباطه إعلامياً بمفهوم الإلحاد، كان لهذه التركيبة الغريبة الدور الأكبر في توجه الناخبين في تونس ومصر وحتى في المغرب نحو الأحزاب الإسلامية، كما لعب العلمانيون أنفسهم دوراً مهماً في توجيه الشارع بعيداً عنهم من خلال غياب وسطيتهم عن الإعلام وتركهم الباب مشرعاً لأعداء التدين في احتلال المنابر الإعلامية.

سوريا ما بعد الثورة لن تكون بعيدة عن هذا التجاذب ولهذا أسباب موضوعية تضاف إلى ما سبق أهمها أن المجتمعات العربية متدينة بطبعها والتيار العلماني لم يقدم بديلاً عملياً عن الإسلام السياسي إضافة إلى حال أقرب ما يكون إلى انعدام الحياة السياسية في إطار حكم يدعي العلمانية، فلم يكن هناك من فرصة أصلاً للتعبير عن الأفكار والنظريات، أما الدين فهو دوماً موجود.

ما بات واضحاً بعد عام تقريبا على الربيع العربي هو أن الشعوب التي لا تعنيها ألعاب السياسة أجبرت كلا الاتجاهين على تبني مفهوم الدولة المدنية الذي هو حل حقيقي لإشكالية الدين والدولة، فدولة القانون المدنية شرعتها الحقيقية قانون يحترمه الجميع، وهي ليست معادية للدين ولا تتبناه في الوقت نفسه. في دولة القانون المدنية هناك ثابت مقدس وحيد ألا وهو إرادة الناس، وتحت هذا السقف مثلثات المندس

المندس
"رد سورية على
تركيا سيكون بإعادة
لواء الإسكندرون على
الأقل"
أحد الأبواق

المندس
سيذكر التاريخ أن
حمص وتفتناز
أضافتا النقطة للدال في
كلمة
«دبابة»

الأب باولو...

قدم الأب اليسوعي الإيطالي الجنسية باولو داليلو إلى سوريا منذ عام ١٩٨٤ وبدأ بترميم دير مار موسى الحبشي بنفسه في منطقة النبك، ومنذ ذلك الحين يعمل الأب في أعمال الخير ويقدم العون لكل من يطلبه ليس فقط بغض النظر عن طائفته بل أيضا بغض النظر عن دينه.

لقد تأثر الأب كثيرا مما يحدث من قمع بحق الشعب واعتبر سوريا بلده فوجه نداء الميلاد الذي دعا فيه إلى المصالحة والذي قال فيه إن «للمصالحة عدداً من الشروط الأساسية التي إن غابت أصبح اسمها خضوعاً واستسلاماً». وأضاف إن «أهم هذه الشروط هو الاعتراف بالتعددية وبحرية الرأي، ثم حرية التعبير عنه، ثم حرية النشر مع احترام الآراء الأخرى وتقديرها والحفاظ على سلامة كل المواطنين وكرامتهم.» مما حدا بالسلطات السورية أن تصدر قبل عدة أيام قراراً بطرد الأب اليسوعي باولو داليلو من سوريا على خلفية مواقفه المؤيدة للثورة السورية.



من قصص الثورة

مظاهراتنا في دمشق (٢)

كل شيء يمكن أن يحل بعد أن تعود، صوتك المبحوح ورائحة تعرقك، ولكن تبقى المشكلة أمام الأهل الخائفين، هي حجة الخروج عند وقت الصلاة، فبعد التذرع بنزهة غداء مع أصدقاء العمل في الخامس و العشرين من آذار، لم يبق أمامي سوى الاستعانة بصديق في الدراسة للمشاركة في مظاهرات هذه الجمعة.

توجهت إلى منزل أخي الذي لم تلده أمي لنعد العدة للتوجه إلى المظاهرة، خططت لافتتي مقتبساً من أغنية السيدة فيروز قولها «في أمل، إيه في أمل» ، بينما كتب أخي «ممتا بإيد أختونا» علّ لافتته تصل إلى أبعد مما وصل إليه صوت الفنان سميح شقير .

حواجز عليها عيون مرتعشة لم تتجح في ثنايا عن غايتها؛ وفي مشهد لا يمكن نسيانه تجمع ما لا يتجاوز الخمسين بطلاً أمام بحر من رجال الأمن يهتفون للحرية، ولا أفهم حتى اليوم كيف حدث ذلك أو كيف سمحت لنا عقولنا بالانخراط في مثل هذه المعركة الخاسرة.

لم تتجاوز هتافتنا الثلاث، حتى انقضى علينا الأَشَـاوسُ بضراوة لا يمكن تبريرها، ولا حل أمامنا سوى التظاهر بأن لا دخل لنا في ما يحدث تاركين ضماننا وحيدة أمام شناعة الصورة والصوت لأناس يقاربون الموت أو يصلونه ضرباً.

سيل الوجوه المعروفة لم يعطنا الشعور بالراحة كما في المرة السابقة، فسرعان ما حاولنا الانسحاب بهدوء، إلا أن صديقي ورث عن أبيه صلعة لا يمكن إخفاؤها في مثل هذا اليوم المشمس استعملها أحد الأشخاص كنقطة علام لتتبعه صارخاً «هأدا الأصلع معن» ؛ «لا تركض» صرخت دون جدوى، وتكاثر الكلاب على أخي واقتادوه إلى الباص الجهنمي.

لا يمكن لأحد أن يتفهم سبب صراخي في المنزل، بكاء لم أكن أتخيل أنني قادر عليه، وجوه مشوهة رُجَّت في ذلك الباص، حتى ستائرهِ المقرفة كانت مليئةً بالدماء، فكيف لي أن أهْدَأ؟؟؟؟!!

كنت متأكداً من أننا «متنا بايد اخوتنا» ولكن ما لم أكن أكيداً منه هو إن كان في أمل.

أذكر بعد ليلة من الشلل الدماغي أن الأخبار تواترت بسرعة عن اشتعال دوما وبدأت أسمع إشاعات عن التوصل إلى نوع من التفاهم بين الأهالي والأمن على التهدة مقابل إطلاق سراح معتقلي الجمعة فوراً، وبالفعل فقد تم إطلاق سراح أخي بعد اعتقاله لست وثلاثين ساعة، أذكر أيضاً أنه كلمني في الطريق إلى المنزل قائلاً « كل همي كان ما تكون انمسكت ».

شكراً دوماً فبفضلك في أمل.

جرت هذه الأحداث بتاريخ ٢٠١١/٤/١ بعد الخطاب الأول للرئيس (إلى حين) بشار الأسد.



من نبض الشارع

ما يزيد ويرفع من وتيرة الحراك الشعبي في سورية هو غياب النظام السوري، وما يمنع توسعه ليشمل فئات وشرائح عديدة هو غياب المعارضة!!

د. حازم نهار

نقلاً عن حساب بليد المعكك على تويتر جينتاو سينتحي قريباً، المفاجأة ليست تنحي جينتاو ولكن المفاجأة الحقيقية أن بليد لديه حساب على تويتر.

الثورة الصينية ضد هوجينتاو

في «سلمية» كتب الثور: «يسقط بائع الجولان»، جاء جنود الأسد قرووا «يسقط» ولم يكملوا، أرادوا تعديلها فأضافوا كلمة «لن» قبل العبارة فأصبحت «لن يسقط بائع الجولان».

تنسيقية سلمية

طلع أطهر من البتول ، وأنقى من ماء السماء ، رفعت الأسد ، سامحنا ، يلعن
الكاميرا الخفية وساعتها ، كنا مفكرينك كلب ابن كلب

مصطفى العزب

الشهيد فرزات الجريان ، شهيد العين المجردة

ناشط ، عُرف ب تنظيم التظاهر في مدينته القصير ، و اهم ما يميزه ، هو كاميرته ، التي وثقت الكثير من مظاهر ثورتنا ، إضافة الى تصوير الكثير مما فعله النظام من تخريب و تدمير و أفعال مشينة. اعتقل من قبل المخابرات الجوبية في مدينة القصير ، و كان ب كامل صحته، و عثر في اليوم التالي على جثته ب القرب من المشفى الأهلي في المدينة و عليها آثار تعذيب شديدة، و لكن المؤلم أكثر ، اقتلاع عيناه !

الحاجة رشيدة الياسين (بابا عمرو)

أتعلمون من هي؟

انہا:

زوجة الشهيد : الحاج محمود البويضاني.

والدة الشهيد : عبد الوكيل البويضاني.

جدة الشهيد : خالد البويضاني.

خالة الشهيد : أبو هشام البويضاني.

و أم الناشط البطل : عبد الحميد البويضاني.